A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/227
S/21260
20 April 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
MAY 2 1990
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البنود ١٢ و ٩٣ و ٩٩ و ١١٢ و ١١٣ من القائمة الأولية*

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ الفعّال لصكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان والأداء الفعال للهيئات المنشأة بموجب هذه الصكوك

السياسات والبرامج التي تنفذ بمشاركة الشباب

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة

رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

صدرت إليّ تعليمات من حكومتي بأن ألفت انتباهكم إلى النص المرفق المقتطف من التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٨٩ الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، والذي يتضمن معلومات عن حالة حقوق الإنسان في بوركينا فاصو . وقد وضعت خطوطاً تحت الاجزاء المتصلة بالموضوع بصفة خاصة .

---

* A/45/50 .

90-10405 ٠٣٨٦ح(٩٠)

وبالنظر إلى أهمية هذه المعلومات ، أتشرف بأن أطلب إصدار هذا المقتطف المرفق بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ١٢ و ٩٣ و ٩٩ و ١١٢ و ١١٣ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) جوهانن بين
السفير
الممثل الدائم بالنيابة

مرفق*

مطبوعات اللجنة المشتركة

الكونغرس الأول بعد المائة
الدورة ٢

التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٨٩

تقرير
مقدم الى

لجنة الشؤون الخارجية
مجلس النوّاب
و
لجنة العلاقات الخارجية
مجلس شيوخ الولايات المتحدة

من
وزارة الخارجية

عملا بالبندين ١١٦ (د) و ٥٠٣ باء(ب) من قانون المساعدة الخارجية لسنة ١٩٦١ ، بصيغته المعدلة

شباط/فبراير ١٩٩٠

طبع لكي تستخدمه لجنة الشؤون الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية التابعتان لمجلس النواب ومجلس الشيوخ على التوالي

مكتب مطبوعات حكومة الولايات المتحدة
واشنطن : ١٩٩٠

---

* أضاف الخطوط القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لاسرائيل لدى الأمم المتحدة .

بوركينا فاصو

يحكم بوركينا فاصو نظام عسكري برئاسة النقيب بليز كومباوري الذي استولى على السلطة من توماس سانكارا في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ في رابع انقلاب عسكري حدث منذ عام ١٩٨٠ . وقد واصل النظام العسكري الجديد فرض الحظر على الاحزاب والأنشطة السياسية ولم يقدم أي دليل يشير إلى أن البلد سيعود إلى الحكم الدستوري . وبدلا من ذلك ، قام الرئيس كومباوري بتثبيت قاعدة سياسية ضيقة عن طريق تشكيل "جبهة شعبية" مؤلفة من مختلف المجموعات المنتمية إلى الجناحين اليساري والوسط ، ومن ضباط الجيش وفئات متنوعة من المدنيين للمساعدة في إدارة الحكومة . كما أنشأ شبكة من اللجان الثورية ، المنظمة تنظيما غير محكم على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية من أجل تعبئة الشعب وتعزيز الأهداف الثورية .

ويبلغ عدد أفراد القوات المسلحة في بوركينا فاصو نحو ٧ ٥٠٠ فرد ، ويشمل ذلك العدد ٥ ٣٠٠ فرد في الجيش ، و ١٠٠ فرد في القوات الجوية و ٢ ٣٠٠ فرد في قوة الدرك شبه العسكرية والشرطة . وتسيطر وزارة الدفاع على جميع قوات الشرطة والأمن الداخلي .

وبوركينا فاصو ، التي تعد من أفقر بلدان العالم ، مرتبطة ارتباطا شديدا بزراعة الكفاف ، ويعيش ٩٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية . بيد أن الزراعة مُعرّضة للتأثر الشديد بالتقلبات التي تحدث أثناء سقوط الأمطار . ويشكل الجفاف المتكرر الحدوث ، والافتقار إلى الاتصالات وغيرها من الهياكل الأساسية ، وانخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ، وركود الاقتصاد مشاكل قديمة العهد . ويبلغ دخل الفرد في البلد نحو ١٨٠ دولارا سنويا .

ولا تزال حقوق الإنسان مقيدة في عام ١٩٨٩ . وتتمثل المشاكل في هذا المجال في أعمال القتل خارج حكم القضاء ، وأعمال الاحتجاز التعسفي ، وسوء معاملة المحتجزين ، وفرض قيود على الصحافة ، والكلام ، والتجمع ، وعلى حق المواطنين في تغيير حكومتهم بالوسائل السلمية . وقد سمحت الحكومة بالفعل بإنشاء منظمة محلية لحقوق الإنسان (تدخلت في بعض الحالات الخاصة) وأذنت بتشكيل بعض المجموعات السياسية وصرحت لها بتوزيع المنشورات بتحفظ ، وأطلقت سراح جميع المعارضين السياسيين الموجودين في السجن .

احترام حقوق الإنسان

البند ١ : احترام سلامة الفرد بما في ذلك كفالة عدم تعرّضه لما يلي :

أ - القتل لأسباب سياسية أو لأسباب لا تتصل بالقضاء والمحاكمة

تم إعدام أربعة أفراد من القوات المسلحة على وجه الاستعجال دون محاكمة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بعد الإدعاء بأنهم تآمروا لقلب نظام الحكم . وكان الاربعة هم وزير الدفاع ، الرائد جان بابتيست ليننغاني ، ووزير الإنعاش الاقتصادي ، النقيب هنري زونغو ، والضابط المسؤول عن وحدة الاتصالات ، النقيب سابيامبا كوندابا وحارس شخصي لوزير الدفاع لم تحدد هويته . وبعد محاولة الانقلاب التي جرت في عيد الميلاد في عام ١٩٨٩ ، أصرت الحكومة على إنكار الشائعات القائلة بأن ٧ أشخاص قد أعدموا ، وقالت إنه ستتم محاكمة جميع المعتقلين .

ب - الاختفاء

لم تكن هناك أية تقارير عن حالات اختفاء لأسباب سياسية .

ج - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يُعدُّ تعذيب المحتجزين وسوء معاملتهم من المشاكل المستمرة لعدة سنوات . وقد نشرت هيئة العفو الدولية تقريرا خاصا في عام ١٩٨٨ بعنوان "بوركينا فاسو ، السجن السياسي واستخدام التعذيب في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨" ، وقدمت روايات عن سجن المعارضين السياسيين وتعذيبهم في ظل الحكومتين الحالية والسابقة . واستمرت الأعمال الوحشية المرتكبة من جانب رجال الشرطة في عام ١٩٨٩ ، رغم وجود عدد قليل من التقارير الموثوق بها ، وهي أعمال اشتملت عادة على الضرب المبرح الذي كثيرا ما يحدث وقت القبض على الشخص . وادعت منظمة ترعاها الكنيسة الكاثوليكية أن رجال الشرطة وقوات الدرك قاموا بضرب وتعذيب ١٥ شخصا على الأقل تم اعتقالهم لأسباب سياسية في عام ١٩٨٩ . وأنكرت الحكومة أن أي شخص قد تعرض للتعذيب .

والأحوال في السجون سيئة ، ومعظم السجون تتحمل ضعف طاقة تصميمها ، وتتسم بنقص الأغذية الكافية ، والافتقار إلى الحد الأدنى من النظافة الصحية والدعم الطبي .

د - الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز أو النفي

استمر في عام ١٩٨٩ تواتر الأنباء عن حدوث اعتقالات تعسفية . والقانون يسمح بالاحتجاز الاحتياطي دون توجيه أي اتهامات لفترة أقصاها ٧٢ ساعة ، يمكن تجديدها لفترة واحدة مدتها ٧٢ ساعة في القضايا الجنائية . وفي الممارسة العملية ، يكثر انتهاك هذا القيد في القضايا المتعلقة بمواطنين من بوركينا فاصو ورعايا أجانب ، لا سيما في القضايا السياسية . فعلى سبيل المثال ، تم احتجاز عدد من تلاميذ المدارس لعدة شهور دون توجيه أي اتهام إليهم في عام ١٩٨٨ . بالإضافة إلى ذلك ، فإنه في حالات الطوارئ أو في الحالات التي تمس الأمن القومي يتولى القانون العسكري ، الذي ينص على الاحتجاز لأجل غير مسمى ، إبطال القانون المدني . وعادة لا تتاح في القضايا الأمنية فرصة للاستعانة بمحام ، ولو أن القانون ينص على ذلك .

وقد قامت الحكومة باحتجاز عدة أشخاص لأسباب سياسية في عام ١٩٨٩ ، ولكن بنهاية ذلك العام أطلق سراح الجميع ، والكثير منهم أفرج عنه بعد أيام قليلة من اعتقاله . وتم مباشرة بعد اكتشاف مؤامرة الانقلاب المزعومة في ١٨ أيلول/سبتمبر اعتقال ثلاثة أو أربعة من المسؤولين الحكوميين ، واحتجزوا لفترة وجيزة للاستجواب ، ثم أطلق سراح هؤلاء الأشخاص ولكن تم إعدام أربعة آخرين دون محاكمة . كما أطلقت الحكومة سراح عدد من الأشخاص المحتجزين منذ الإطاحة بحكومة سانكارا في عام ١٩٨٧ ، من بينهم وزير الداخلية السابق ارنيست نونغريا اويدراوغو . وفي هذا الصدد ، أطلق سراح ٢٣ من صغار أفراد القوات المسلحة ، في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ وكانوا قد احتجزوا في أوقات مختلفة منذ الإطاحة بسانكارا ، وذلك على أساس الاشتباه في أنهم اشتركوا في مؤامرة الانقلاب . واعتقل عدد غير معروف من الأشخاص نتيجة لمحاولة الانقلاب التي جرت في عيد الميلاد في عام ١٩٨٩ . وحسب الشائعات يتراوح عدد هؤلاء السجناء من ٥ إلى ٣٠ سجينا ، بما في ذلك الأفراد العسكريون . وظل هؤلاء قيد الاعتقال في نهاية العام ولم تقدم الحكومة أية أسماء أو أية معلومات أخرى رغم ما رفع إليها من طلبات في هذا الشأن .

ولا يزال بعض المفكرين والضباط العسكريين السابقين والمسؤولين الحكوميين السابقين في المنفى الذي فرضوه على أنفسهم بالخارج ، وذلك جزئيا خوفا على سلامتهم في حالة العودة إلى البلاد . ويوجد حاليا في المنفى بغانا النقيب بوكاري كابوري ، زعيم المقاومة التي جرت في قاعدة كودوغو الجوية ضد الانقلاب الذي قام به كومباوري في عام ١٩٨٧ . ووجه كابوري اتهاما في عام ١٩٨٩ بأن حكومة الجبهة الشعبية تحاول تصفية جميع العناصر المتبقية الموالية لسانكارا . وقامت الحكومة بتشجيع معارضي

نظام حكم سانكارا على العودة إلى البلاد ، ولكن القليل منهم فعل ذلك . وذكر كابوري في مقابلة أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر أنه لو أتيحت له فرصة الاستيلاء على السلطة في بوركينا ، لفعل ذلك .

فيما يتعلق بالسخرة والعمل الإلزامي ، انظر البند ٦ (ج)

هـ - الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

ما زال القضاء العادي الذي يقتدي بالنظام الفرنسي ، يؤدي مهامه في معظم القضايا الجنائية والمدنية . ومن الناحية التقليدية يحصل المدعى عليه على محاكمة عادلة وبمثله محام . وفي عام ١٩٨٧ ، بدأت الحكومة ممارسة تقضي بتعيين محامي الخدمة المدنية لتمثيل من لا يرغب في توكيل محام خاص أو من لا طاقة له بذلك .

وواصلت المحاكم الثورية الشعبية التي بدأت العمل إبّان حكم سانكارا النظر في القضايا المتعلقة أساسا بالفساد العام . ورئيس كل محكمة شعبية هو قاض جزئي تعينه الحكومة ليرأس محكمة تتألف من قضاة جزاء وأفراد عسكريين وأعضاء من اللجان الثورية . ويقوم رئيس المحكمة باستجواب المدعى عليه مباشرة .

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أدانت محكمة عسكرية سبعة من الجنود في بوبو ديولاسو . وأجريت المحاكمة سرا وأعدم السبعة في اليوم التالي لإدانتهم دون أن تتاح لهم فرصة الطعن . أما فيما يتعلق بقضية الأشخاص الأربعة الذين أعدموا على وجه الاستعجال في عام ١٩٨٩ ، فلم يُعرف أنه جرت محاكمة لهم .

و - التدخل التعسفي في الحياة الخاصة أو الأسرة أو المنزل أو المراسلات

لا تتدخل السلطات الحكومية عادة في الحياة اليومية للمواطنين العاديين ، وليست هناك رقابة عامة على المراسلات أو أجهزة الهاتف الخاصة . ولا يجوز بموجب القانون تفتيش المنازل إلا بأمر تفتيش صادر من المدعي العام . غير أن هناك استثناء في القضايا التي تمس الأمن القومي ، حيث يبيح قانون خاص فرض الرقابة والتفتيش والرصد على أجهزة الهاتف والمراسلات دون اصدار أمر رسمي . ويستخدم هذا القانون ضد الأشخاص المشتبه بمعارضتهم للحكومة .

وتشجع الحكومة الاشتراك في اللجان الثورية وكذلك في المنظمات التي تُشكّل لدعم الجبهة الشعبية . إلا أنه في عام ١٩٨٩ لم يكن من الواضح بعد ما إذا كان عدم

الاشتراك سيؤدي إلى الطرد من الخدمة المدنية ، كما كانت عليه الحال في أنظمة الحكم السابقة .

البند٢ - احترام الحريات المدنية ، وتشمل :

أ - حرية الكلام والصحافة

رغم أنه ليست هناك رقابة حكومية رسمية ، فإن الحكومة تستخدم أساليب التخويف للحد من حرية الكلام والصحافة . فلجوء النظام ، على سبيل المثال ، إلى ترديد الإشارة إلى أعداء الدولة في الداخل والخارج يمنع الصحفيين العاملين في الحكومة والمواطنين العاديين من الإعراب عن آرائهم الانتقادية . وبالمثل يلجأ النظام من حين إلى آخر إلى الطرد من الخدمة الحكومية والاعتقال التعسفي لقمع أية مناقشة حول المواضيع السياسية . وفي عام ١٩٨٩ ، أعتقل عدة أشخاص وسجنوا لمدة وجيزة لقيامهم بتوزيع منشورات سياسية .

وإن وسائط الإعلام ، الموجودة تحت سيطرة وزير الإعلام ، والمؤلفة من جريدة يومية ، ومجلة اسبوعية ومجلة شهرية ومحطتي إذاعة وتلفزيون ، مملوكة جميعها للحكومة ، كما أن الصحفيين كافة هم موظفون مدنيون . ولا تنخرط وسائط الإعلام في توجيه انتقاد جدي للحكومة بل تعكس مواقف الحكومة بشأن المسائل الدولية والوطنية على حد سواء . وقد يُستعاض عن الصحفيين الذين يحاولون كتابة تقارير صحفية خالية من التحيز السياسي وذلك لعدم تأييدهم الكافي لآراء الحكومة السياسية . وفي عام ١٩٨٩ ، حاولت جريدة خاصة أسمها "الأوبزرفاتور" أن تنشر أول عدد لها منذ أن احترقت في عام ١٩٨٤ . إلا أن الحكومة سرعان ما قطعت عنها الكهرباء ووضعت قوات من الشرطة على أبوابها بذريعة أن الجريدة لا تملك التصريح المناسب . وأوضحت فيما بعد أنها لن تمنح التصريح . ولا تزال محطة إذاعة صغيرة خاصة لإذاعة الموسيقى ، رُخص لها بالبث في الأيام الأخيرة لحكومة سانكارا ، مغلقة أيضا ، بعد أن تم اغلاقها في الأيام الأولى لحكومة كومباوري .

ولم يتم حتى الآن البت في قانون جديد للإعلام رغم انقضاء أكثر من عام عليه . وينص عدد من الأحكام المقترحة على ضمان سيطرة الحكومة على أية وسيلة من وسائل الاتصال سواء كانت مملوكة ملكية عامة أو خاصة ، وضمان قيام الحكومة بمنح تراخيص للصحفيين . وينص القانون أيضا على اصدار أحكام بالسجن أو فرض غرامات في حالة انتهاك هذا القانون .

ودخلت الصحف والمجلات الأجنبية البلد بحرية خلال عام ١٩٨٩ . وفي أغلب الأحوال ، تحرك الصحفيون الأجانب بحرية في البلاد وبعثوا بتقارير صحفية دون رقابة وتمتعوا بإمكانية الوصول إلى المسؤولين الحكوميين . وتخضع الأفلام للرقابة من جانب مجلس لإعادة النظر يضم هيئات دينية ومسؤولين حكوميين . ولا تتوفر أية معلومات عن حدوث حالات من الرقابة السياسية على الأفلام . وليس هناك أي تشويش على البث الإذاعي الدولي .

ب - حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

في ظل كل من حكومة سانكارا وكومباوري ، فرض حظر على الأحزاب السياسية من هذا القبيل ، ويلزم الحصول على إذن إداري بصفة عامة من أجل عقد اجتماعات من أي نوع . بيد أن الحكومة سمحت في عام ١٩٨٩ لعدة مجموعات سياسية صغيرة بأن تعقد اجتماعات علنية إلى حد ما ، ووجهت الدعوة إلى المجموعات الأكثر ميلا للوسط للمشاركة في الجبهة الشعبية للحكومة . وتوجد جمعيات غير سياسية للأغراض التجارية والدينية والثقافية وغير ذلك ولم تواجه أية صعوبة في الحصول على إذن للاجتماع أو الارتباط بهيئات دولية في مجالاتها .

وللاطلاع على مناقشة لحرية تكوين الجمعيات بالشكل الذي تطبق فيه على نقابات العمال ، انظر البند ٦ (أ) .

ج - الحرية الدينية

تعتبر بوركينا فاصو دولة علمانية ولا يوجد فيها أي تمييز رسمي على أساس الدين . ويتعايش الإسلام والمسيحية جنبا إلى جنب ، حيث أن حوالي ٤٠ في المائة من السكان مسلمون وحوالي ١٥ في المائة مسيحيون . وتمارس بقية السكان ديانات افريقية تقليدية . ويُعترف بالأعياد الإسلامية والمسيحية بوصفها عطلا وطنية . ولا يرتبط التنقل الاجتماعي وإمكانية الحصول على وظائف في القطاع الحديث بالانتماءات الدينية ولا تحد منهما .

د - حرية الحركة داخل البلد ، والسفر إلى الخارج ، والهجرة ، والعودة إلى الوطن

يجري توقيف المسافرين في بوركينا فاصو بصورة منتظمة عند نقاط التفتيش التابعة للشرطة والجيش . ويبدو أن هناك قيودا ضئيلة على السفر إلى الخارج للأغراض التجارية أو السياحية . ولم يعد يلزم الحصول على إذن بالخروج ، وهو الإذن الذي

استخدم مرة للحد من عمليات انتقال العمال إلى البلدان المجاورة ، ولا سيما إلى كوت ديفوار التي لا يزال يعمل أو يعيش فيها ما يزيد على مليوني شخص من بوركينا فاصو .

وبوركينا فاصو تقبل اللاجئين بحرية ، وتجرى محاولات لتوفير الرعاية لهم بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وفي نهاية عام ١٩٨٩ كان في بوركينا فاصو ٣٧٠ شخصا تقريبا من اللاجئين والمشردين ، من تشاد أساسا .

البند ٣ - احترام الحقوق السياسية : حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لا يملك المواطنون الحق في تغيير حكومتهم عن طريق الإجراءات الديمقراطية . إذ يسيطر العسكريون على العملية السياسية منذ عام ١٩٨٠ من خلال أربعة تغييرات جرت في القيادة وقد اتخذ الرئيس كومباوري بعض الخطوات لدعم جبهته الشعبية ، وذلك بإتاحة الفرصة للقوى السياسية الصغيرة المحافظة والمعتدلة ، ولكنه لم يُشر علنا إلى أي تحرك نحو العمل بالدستور أو إلى إجراء انتخابات وطنية أو إقامة أحزاب سياسية في المستقبل . وهو يعتمد على تجمع شعبي غير منظم ، يضم ضباطا عسكريين ، لمساعدته في إدارة دفة الحكومة ولديه شبكة غير محكمة من اللجان الثورية في سائر أرجاء البلاد لتعبئة الدعم .

البند ٤ - موقف الحكومة من التحقيق الدولي وغير الحكومي في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

لم يُعرف عن إجراء أي تحقيق دولي في بوركينا في عام ١٩٨٩ . وقد تم تشكيل منظمة محلية جديدة لحقوق الإنسان ، هي حركة بوركينا لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب ، يقودها علنا رئيس الغرفة الإدارية للمحكمة العليا . وفي حين أن الحركة لم تنتقد الحكومة علنا في قضايا معينة لحقوق الإنسان ، فإنها بعد عمليات الإعدام التي تمت في أيلول/سبتمبر أكدت علنا ومن جديد معارضتها لعقوبة الإعدام ولضرورة إجراء محاكمات علنية عادلة في بوركينا . وقد وجهت الحركة سرا انتباه الحكومة إلى عدد من القضايا المعينة ، مثل معاملة المسجونين مباشرة بعد محاولة الانقلاب التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . ولم يتعرض أعضاء الحركة للمضايقة في عام ١٩٨٩ .

البند ٥ - التمييز القائم على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي

من المحتمل أن تكون المجموعات المنتمية إلى الأقلية الإثنية ممثلة في الدوائر الداخلية للحكومة ، مثلها في ذلك مثل قبيلة الموسى السائدة التي تشكل ٥٠ في المائة من السكان . ولا تُحابي قرارات الحكومة مجموعة إثنية على أخرى .

ولا تزال المرأة تشغل مركزا ثانويا بدرجة كبيرة في المجتمع الريفي الافريقي في بوركينا فاصو . وتوفر النساء معظم الأيدي العاملة في مجال الزراعة الأسرية ويقمن بنشاط في الاقتصاد السوقي . والحكومة ملتزمة بتوسيع الفرص المتاحة للمرأة بما في ذلك الوظائف في مجلس الوزراء والخدمة المدنية .

وتشكل المرأة ربع القوة العاملة في الحكومة ، ويمثل ذلك ثلث مجموع القوة العاملة بأجر في البلاد . وتشكل المرأة الثلث تقريبا من مجموع الطلاب في النظم الدراسية الأولية والثانوية والعليا . ورغم أنه لا يوجد أي تمييز معروف ضد المرأة في الحصول على منح للدراسات العليا ، فإن الفتيات أقل بصورة غير متناسبة في مدارس المناطق الريفية عنهن في مدارس المناطق الحضرية .

ويمارس العنف على نحو متواتر إلى حد ما ضد المرأة ، لا سيما ضرب الزوجات ، في المناطق الريفية ، ولكن ذلك أقل حدوثا في المناطق الحضرية . وتحاول الحكومة عن طريق رابطة المرأة الوطنية تثقيف الشعب في هذا الشأن . ويمكن أن ترفع حالات معينة إلى الرابطة التي تحاول تقديم الحماية والمشورة . وتعرض هذه الحالات أحيانا على "محكمة المصالحة الشعبية" للوساطة . وتقوم الحكومة أيضا برعاية حملات ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ، الأمر الذي لا يزال يحدث في كثير من المناطق الريفية ، ولو أنه أصبح أقل عموما في المراكز الحضرية . وهناك نوع آخر من التشويه يتم عن طريق إحداث ندبة بوجوه الصبيان والبنات على السواء في بعض المجموعات الإثنية ، وذلك في سبيله إلى الزوال بسرعة . وتضطلع رابطة المرأة الوطنية بدور قيادي في تلك الحملات .

البند ٦ - حقوق العمال

أ - حق تكوين الجمعيات

للعمال ، تقليديا ، الحق القانوني في تكوين الجمعيات . ويوجد عدد من النقابات المستقلة وخمسة اتحادات للعمال . ولا تزال القوة العاملة المنظمة تشكل قوة هامة في بوركينا فاصو . وتحافظ جميع النقابات بحرص على استقلالها المحدود من الحكومة . ولكن ، على الرغم من الحقوق القانونية ، فإن النقابات ممنوعة من ممارسة الأنشطة التي تعترض عليها الحكومة . وقد اعتقل وسجن كثير من زعماء العمال لمدد طويلة في ظل النظام السابق . وقيل إن بعضهم تعرّض للتعذيب . وقد احتجز أحد المسؤولين النقابيين السابقين لفترة قصيرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، فيما يتعلق بنزاع غير نقابي حسبما زُعم .

وللعمال المنظمين الحق القانوني في الاضراب ، ولكن حكومة سانكارا ألغت هذا الحق عمليا . ولم تواجه حكومة كومباوري اضطرابات عمالية كبيرة ، ولا يزال موقفها في حاجة للفحص . وقد حدثت عدة اضرابات ثانوية في عام ١٩٨٩ . ولاحظت مع الارتياح لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٩ أن جميع المعلمين الذين فصلوا في أعقاب الاضراب الذي وقع عام ١٩٨٩ ، قد الحقوا مرة ثانية بالعمل ، وأن العقوبات التي فُرضت ضد الموظفين قد رُفعت ، وأن جميع المسجونين السياسيين والمحتجزين الإداريين قد أُطلق سراحهم .

ويرتبط أكبر الاتحادات ، وهو المنظمة الوطنية لنقابات العمال الحرة ، بالاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة . ويرتبط اتحاد ثان بالاتحاد العالمي للعمال ، ويرتط اتحاد ثالث بالاتحاد العالمي لنقابات العمال الذي يسيطر عليه الشيوعيون . وليست للاتحادين الآخرين أية انتماءات . وتتناوب الاتحادات الخمسة تمثيل العمال في اجتماعات منظمة العمل الدولية وتشارك أيضا في الاجتماعات العمالية الإقليمية الافريقية .

ب - حق التنظيم والتفاوض الجماعي

للنقابات الحق في المساومة على الأجور والفوائد الاخرى في نطاق وحدة معينة للمساومة ، مثل الشركة أو المصنع ، ولكن لا يمكن لها المساومة على صعيد الصناعة . وهي تمثل مصالح أعضائها في القطاعين الخاص والعام ، وأيضا أمام دائرة التفتيش العمالي التابعة للحكومة وأمام المحاكم . وليست هناك مناطق لتجهيز الصادرات في بوركينا فاصو .

ج - منع السُخرة أو العمل الإجباري

لا تستخدم السُخرة وهي ممنوعة بالقانون .

د - الحد العمري الأدنى لتشغيل الأطفال

يحدد قانون العمل سن ١٤ كحد عمري أدنى للتشغيل ، وهو العمر المتوسط لإكمال التعليم الثانوي الاساسي . ولكن الحكومة تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتطبيق هذا النص بصورة وافية ، حتى في قطاع الأجور الصغيرة . ويبدأ معظم الأطفال العمل بالفعل في سن مبكرة بسبب الأعداد الكبيرة من مزارع الكفاف الأسرية الصغيرة ونظام التلمذة الصناعية التقليدي .

هـ - الظروف المقبولة للعمل

ينص قانون العمل على حد أدنى للأجر الشهري يقارب ٧٥ دولارا وحد أقصى لاسبوع العمل يبلغ ٤٨ ساعة ، ويتضمن أيضا أحكاما متعلقة بالسلامة والصحة . ولا يكفي هذا الحد الأدنى من الأجر ، لكي يعول العامل أسرة ، ولا بد أن يعتمد عمال الأجور عادة على تكميل الدخل عن طريق الاسرة الموسّعة وزراعة الكفاف . ويكفل نظام إجراءات التفتيش الحكومية والمحاكم العمالية تطبيق تلك الأحكام في القطاعات الصناعية والتجارية الصغيرة ولكن لا يمكن تطبيقها في قطاع زراعة الكفاف السائد ، الذي يشمل ٩٠ في المائة من السكان .

- - - - -